

مؤتمرات صحافية هارون: لتسديد صندوق الضمان سلفات كانون الثاني وشباط وإلا للمستشفيات إجراءات بحق المضمونين



تنقاضي منهم المستشفيات أي فروقات مالية اضافية. فستضطر الى الطلب منهم تسديد فواتيرهم كاملة. لأنه اصبح متعذراً عليها تأمين الادوية والمستلزمات الطبية لهم بغياب السلفات الشهرية. وسيبدأ العمل بهذا التدبير بدءاً من اول نيسان المقبل. علماً أنهم سيستردون المبالغ التي يدفعونها فور تسديد السلفات من قبل الصندوق.»

وأشار هارون إلى أن «المستشفيات، إذ ترى نفسها مرغمة على اتخاذ هذه التدابير بسبب وضعها المالي الصعب والذي بات يهدد عدداً منها بالإقفال. تضع مسؤولية ما قد ينتج عنها على عاتق الذين يعرقلون عملية تسديد المستحقات للمستشفيات لأسباب أقل ما يقال عنها إنها غير مقنعة.»

ودعا «الجهات الضامنة الرسمية كافة الى الإسراع في تسديد المستحقات. وفقاً للآليات المعمول بها. كي تتمكن المستشفيات من الاستمرار في العمل في ظل هذه الظروف الحساسة والخطيرة.»

تعليق القرار

وفي ١٠ آذار، أعلنت نقابة المستشفيات أن «بناءً على تمني من الدكتور بشاره الأسمر رئيس الاتحاد العمالي العام. وقد أخذ على عاتقه مشكوراً أن يتخذ مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قراراً هذا الأسبوع باعادة تسديد السلفات الشهرية للمستشفيات. فإن نقابة المستشفيات تجاوبا معه قررت تعليق العمل بالقرارات التي اتخذتها بخصوص مرضى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة أسبوع. إفساحاً في المجال امام مساعي الدكتور الأسمر بالوصول الى الحل المطلوب في أسرع وقت.

بتاريخ ٨ آذار، أعلن نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة المهندس سليمان هارون عن الإجراءات التي ستطبقها المستشفيات بعد توقف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن تسديد السلفات الشهرية لها لقاء الخدمات المقدمة الى المضمونين. وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده في مركز النقابة بحضور اعضاء مجلس الإدارة.

وشرح هارون المشكلة مع الصندوق لافتاً إلى «خطورة الموضوع لأنه يctal صفة أكثر من ربع اللبنانيين المقيمين في لبنان. لقد دأب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ ١١ عاماً على تسديد سلفات شهرية على حساب فواتير استشفاء الذين يدخلون الى المستشفيات على نفقته. وهذا الإجراء بحاجة الى التجديد سنوياً. انطلاقاً من موافقة مجلس ادارة الضمان على طلب يرفعه مدير عام الصندوق محمد كركي.» وتابع «بالفعل، ومثل كل سنة، رفع كركي كتاباً الى مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ يطلب فيه الموافقة على تجديد العمل بالسلفات لسنة ٢٠٢٢. ولكننا تفاجأ بأن مجلس الإدارة ولغاية اليوم، لم يوافق على هذا الطلب. بالتالي، فإن المستشفيات لم يصلها أي دفعة عن شهري كانون الثاني وشباط. ويبدو إن الأمر سيستمر على هذه الحالة. فمجلس إدارة الضمان مؤلف من ٢٦ عضواً بقي منهم حوالي ١٦ فقط يحضرون الجلسات، إما بسبب وفاة أو غياب. هذا الأمر جعل أي قرار يتخذه المجلس تحت رحمة عضو أو اثنين. فإذا عارض واحد أو اثنان لا يتخذ القرار. وهذا ما يحدث بكل أسف في موضوع السلفات وفق ما نفي الينا». ولفت هارون إلى أن «لا يمكن للمستشفيات تحمل تداعيات انقطاع السلفات الشهرية عنها. بالرغم من أن هذه السلفات خسرت كثيراً من قيمتها بسبب تدني سعر صرف الليرة اللبنانية. إلا انها تبقى ضرورية. كون المستشفيات تعاني من مشاكل مادية هائلة وهي بحاجة الى كل فلس من مستحقاتها. سيما وإنها باتت مضطرة على تسديد الفواتير والمستلزمات الطبية نقداً عند التسليم. وارتفعت كلفتها بشكل دراماتيكي بعد رفع الدعم عنها كلياً أو جزئياً.»

وناشد «مجلس ادارة صندوق الضمان للإسراع في الموافقة فوراً على تسديد السلفات للمستشفيات بدءاً من شهر كانون الثاني وشباط. لأنه سوى ذلك فإن المستشفيات ستجد نفسها مجبرة على: أولاً: استقبال الحالات الحرجة فقط على نفقة الضمان بدءاً من الأسبوع المقبل. ثانياً: اما في يتعلق بمرضى غسيل الكلي والأمراض السرطانية. والذين لا

لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية اهتمت بموضوع سلفات الضمان الى المستشفيات

في صندوق الضمان الاجتماعي شوقي ابونايف ونقيب المستشفيات الخاصة سليمان هارون. هناك أزمة كبيرة بينهما حول عدم استقبال المستشفيات لمرضى الضمان خلال الفترة المقبلة. الضمان الاجتماعي كان يدفع شهرياً سلفاً للمستشفيات. وهذه السلف كانت توازي ٣٠ الى ٤٠ بالمئة من رواتب الموظفين. والمفروض ان تبقى الموافقة سنوية. مجلس الضمان لم يقر السلفة. والمستشفيات بحاجة الى أموال «كاش» لتدفع للموظفين. وبما ان الضمان لم يعد يعطي المستشفيات سلفة فهي بوارد ان لا تستقبل مرضى الضمان الذي يطيب ٣٥ بالمئة من الشعب اللبناني، وسيصبحون خارج التغطية الصحية. نحن نعرف ان مريض الضمان يدفع ٩٥ بالمئة من جيبه و٥ بالمئة من الضمان. والأمر نفسه يسري على بقية المؤسسات.»

أضاف: «نستطيع القول. ان الضمان وبقية المؤسسات الضامنة ستذهب الى الإنهيار. والمستشفيات لديها عدد كبير من الموظفين. ولن تستطيع ان تكمل بهذه الطريقة. والضحية هو المريض. وبحسب ما عرفنا ان وزارة الصحة لم



بتاريخ ٢٠٢٢ / ٣ / ١، اجتمعت لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية، برئاسة رئيس اللجنة النائب عاصم عراجي وحضور النواب السادة: فادي سعد، بلال عبدالله، فادي علامة، علي المقداد، بيار بو عاصي، أمين

شرى، عناية عز الدين ومحمد القرعاوي. كما حضر الجلسة كل من المدير المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي شوقي أبي ناصيف، نقيب المستشفيات الخاصة المهندس سليمان هارون، مديرة الوقاية في وزارة الصحة العامة جويس حداد. وذلك للبحث في الخلاف الناشئ بين المستشفيات والضمان الاجتماعي والذي قد يؤدي الى توقف المستشفيات عن استقبال مرضى الضمان. إثر الجلسة، قال النائب عاصم عراجي: «اجتمعت لجنة الصحة مع المدير المالي



جمعية عمومية لنقابة المستشفيات

بتاريخ ٣١ / ١ / ٢٠٢٢، عقدت نقابة المستشفيات في لبنان جمعية عمومية في اوتيل Smallville بدارو، برئاسة النقيب المهندس سليمان هارون وحضور ممثلين عن المستشفيات في المناطق

كافة. وقد تمت المصادقة على ميزانية النقابة عن عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وإبراء ذمة المجلس. كما تم البحث في إعادة العمل بالنظام الداخلي للنقابة لجهة استيفاء الاشتراكات على اساس الحد الأدنى للأجور حالياً. وجرى التطرق الى موضوع إقرار المعايير الوطنية لجودة الخدمات الإستشفائية.

تدفع شيئاً الضمان أوقف السلف والمستشفيات أصبحت للأغنياء. هناك أشخاص ومرضى لا يذهبون الى المستشفيات لهذا السبب. من المفروض ان تضع الحكومة خطة طوارئ جمع الضمان والتعاونية ووزارة الصحة. الضمان يريد ان يضع أولويات وهي الفاتورة الإستشفائية والطبابة والدواء. الدولة مفروض ان تتدخل في أسرع وقت وان تعطي سلفة للضمان ولغير الضمان. وتحاول ان تؤمن التمويل من الخارج لإنقاذ القطاع الخاص. فالضمان لديه ديون مع الدولة بقيمة ٥ آلاف مليار.

وختم: «نتوجه الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي اجتمعنا معه من أجل ان نعالج الأمر لإنقاذ القطاع الصحي. ودعا لرفع الحد الأدنى للأجور. وأقول ان الصحة أهم شيء وأهم من أي أمر آخر. الصحة خط أحمر والضمان في خطر وليدفعوا أمواله».

لجان كنعان: "ما فينا نشوف مستشفيات عم تسكر" الأولوية لتأمين المسألة الصحية للبنانيين

وأظهر وجود ٣٢ ألف وظيفة مخالفة لا يزال لدى ديوان المحاسبة من دون بت. وهو أمر لا يجوز. لا سيما أن على الديوان التحرك بشكل عفوي واتخاذ القرار المناسب أمام المخالفات.

ولفت كنعان الى «ان موازنة وزارة الصحة لا تكفي وسيتم نقل بعض الاعتمادات الى موازنتها لتأمين الأدوية للأمراض المزمنة ولتعزيز المستشفيات الحكومية كما تأمين المحروقات للمستشفيات الخاصة وشدد كنعان على ان أولوية الأولويات هي تأمين الصحة للمواطن اللبناني ولا يمكننا السماح باقفال المستشفيات. ولا يمكننا ان نرى مستشفى حكومياً عاجزاً عن تأمين الحد الأدنى من حقوق اللبناني. ولا مريضاً عاجزاً عن تأمين الدواء خاصة لمرض السرطان والأمراض المزمنة». وقال كنعان «اننا سنعقد جلسة خاصة في الايام المقبلة حول الموضوع الصحي بعد استلامنا التفصيل المطلوب من وزارة الصحة. كما سيرفع وزير الصحة كتاباً طلبناه منه بفصل المساهمات المطلوبة الاضافية وستعاون مع الحكومة ووزارة المال لتأمينها من دون تعريض الموازنة لاختلالات».

في ١٤ آذار، عقدت لجنة المال والموازنة جلسة برئاسة النائب ابراهيم كنعان لدرس موازنات رئاسة مجلس الوزراء واداراتها ومؤسساتها كافة. وقد حضر النواب: فؤاد مخزومي، جهاد الصمد، الان عون، محمد الحجار، بلال عبدالله، حسن فضل الله، هادي ابو الحسن، امين شرري، ابراهيم الموسوي، ادي معلوف، هادي حبيش، علي فياض، ياسين جابر، عدنان طرابلسي، علي المقداد، طوني فرنجية، علي عمار، ايهاب حمادة. كما حضر الامين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكية، المستشار المالي في رئاسة مجلس الوزراء محي الدين دندشلي، مستشار امين عام في مجلس الوزراء علي ملحم، وغيرهم...

وبعد الجلسة كان للنائب ابراهيم كنعان كلمة اعلن فيها ان اللجنة أقرت موازنة رئاسة الحكومة والهيئات الرقابية التابعة لها. وتم تعليق ما يتعلق بالجمعيات الى حين الحصول على تبريرات كافية. كما علقت اللجنة الزيادات التي تتعلق بالتعاقد الجديد للتأكد من انه ليس مخالفاً للقوانين. ... وأشار كنعان الى «أن ملف التوظيف العشوائي الذي عملت عليه لجنة المال

بيانات المستشفيات: لا يمكننا متابعة استقبال مرضى الضمان بدون السلفات الشهرية

الضمان بدون السلفات الشهرية سيما وان قيمتها تدنت بنسبة ٩٠ ٪ بسبب تدهور سعر الصرف. وتلكؤ مجلس الادارة عن اتخاذ القرار بالتجديد رغم طلب المدير العام محمد كركي يدفع المستشفيات قسراً الى عدم استقبال مرضى الضمان مما يرتب مسؤولية كبيرة على مجلس الادارة. ونشير خصوصاً الى مرضى السرطان وغسيل الكلي الذين لن يكون بمقدرة المستشفيات بعد الآن تأمين العلاجات لهم والتي تسدد كلفتها الى المستوردين نقداً عند التسليم». وتوجهت النقابة الى وزير العمل مصطفى بريم «كونه سلطة الوصاية على الضمان للتدخل فوراً لحل هذه المشكلة قبل تفاقمها اذ لا يمكن لأي طرف تحمل تبعاتها الوخيمة».

أشارت نقابة المستشفيات الخاصة في لبنان إلى أن «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعمل منذ عدة سنوات على تسديد مستحقات المستشفيات بواسطة سلف شهرية تتناسب مع حجم العمل في كل مستشفى. وحيث ان هذا التدبير يتطلب موافقة مجلس ادارة الصندوق سنوياً بناءً على طلب من مدير عام الصندوق. نفاجأ بأن مجلس الادارة لم يوافق لغاية الآن على طلب المدير العام التجديد لسنة ٢٠٢٢ والمقدم منه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ ما اوقف تسديد المستحقات للمستشفيات».

وتابعت في بيان صادر عنها بتاريخ ٢٤ شباط: «ان هذا الامر هو على جانب كبير من الخطورة اذ لا يمكن للمستشفيات متابعة استقبال المرضى على عاتق

المستشفيات تناشد الضمان تجديد تسديد السلفات

تسديد مستحقاتها لفترات طويلة لا يحتمل هذا العبء الاضافي الذي يلقي عليها من جراء وقف مدفوعات الضمان.

٣. ان النقابة تناشد مجلس ادارة الضمان اتخاذ القرار بتجديد العمل بتسديد السلفات الشهرية للمستشفيات في اجتماعهم نهار الجمعة القادم وان يصار الى تطبيق هذا الامر في اسرع وقت بدءاً من المبالغ المتوجبة عن شهري كانون الثاني وشباط لان المستشفيات وصلت الى وضع لا يمكنها فيه تأمين العلاجات للمرضى لا سيما مرضى غسيل الكلي والأمراض السرطانية.

بتاريخ ١ آذار، عقد مجلس ادارة نقابة المستشفيات اجتماعاً للبحث في توقف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن تسديد السلفات الشهرية منذ بدء هذا العام. وخلص الى ما يلي:

١. ان الاكثريّة الساحقة من المستوردين تفرض على المستشفيات تسديد فواتير الادوية والمستلزمات الطبية نقداً عند التسليم وهو شرط اصبح تعجيزياً في ضوء نقص السيولة لدى المستشفيات.

٢. ان الوضع المالي السيء الذي ترزح تحته عبئ المستشفيات من جراء عدم

إستشفاء موظفي المصارف ومصرف لبنان بالدولار او ما يوازيه بالليرة نقداً

على حياة المريض. وذلك رداً على ما تفرضه المصارف من قيود على موظفي المستشفيات تطل أجورهم». وأصدرت بياناً في ١٥ آذار جاء فيه:

«تعاني المستشفيات من صعوبات مالية لا سيما جهة تأمين الاموال النقدية وما يفرضه مستوردو الأدوية والمواد الطبية وسائر المشتريات غير الطبية من محروقات ومأكولات وسواها عليها من دفع ثمنها نقداً بحجة السياسة النقدية التي تتبعها المصارف، والتي بدورها تلقي باللانحة على تعاملهم مصرف

اعلنت نقابة أصحاب المستشفيات انه «اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢/٤/١ ستضطر مكرهه الى تكليف جميع موظفي المصارف ومصرف لبنان، ومن هم على عاتقهم، بتسديد فواتيرهم عند أي دخول للاستشفاء او لخدمات خارجية. وذلك نقداً بالدولار او ما يوازيه بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف في السوق، ووفقاً للتعريفات المعمول بها في المستشفى. مهما كانت الجهة الضامنة التي يستفيدون منها، مع مراعاة الحالات الحرجة التي يمكن ان تشكل خطراً

ملاحظة: الرجاء هذه النشرة مخصصة للمستشفيات وللعاملين فيها فقط دون سواهم، بهدف الاطلاع على آخر الاخبار الواردة الى النقابة والصادرة عنها الى جانب النشاطات التي تقوم بها المستشفيات، وذلك بهدف تأمين اكبر قدر من التواصل بين المنتسبين للقطاع.

وعليه ستلجأ المستشفيات مكرهة الى تطبيق التدبير الآتي ابتداء من ٢٠٢٢/٤/١:

تكليف جميع موظفي المصارف ومصرف لبنان. ومن هم على عاتقهم. بتسديد فواتيرهم عند أي دخول للاستشفاء او لخدمات خارجية. وذلك نقداً بالدولار او ما يوازيه باليرة اللبنانية وفق سعر الصرف في السوق ووفقاً للتعريفات المعمول بها في المستشفى وذلك مهما كانت الجهة الضامنة التي يستفيدون منها. مع مراعاة الحالات الحرجة التي يمكن ان تشكل خطراً على حياة المريض. ان المستشفيات ترى نفسها مضطرة لاتخاذ هذا التدبير صونا للقيمة عيش موظفيها وحفاظاً على كرامة من بقي منهم ولم يهاجر هرباً من هذه الفوضى القاتلة التي تتخبط فيها البلاد.

نقابة المستشفيات: لتنفيذ القانون رقم ٢٧٦ وتأمين الحماية القانونية للأطباء والعاملين في المستشفيات

والعاملين فيها من هذه الحوادث المتنقلة في كافة المناطق بعد جعل المستشفى مكسر عصا تطالب ب:

١- تنفيذ القانون رقم ٢٦٧ تاريخ ٥ كانون الثاني ٢٠٢٢. القاضي بتعزيز الحماية القانونية للأطباء ومعاونيهم والعاملين في المستشفيات الذي وقعته رئيس الجمهورية.

٢- فرض العقوبات اللازمة ومنها السجن على المعتدين على الصروح الاستشفائية والعاملين فيها للإضرار بالجسيمة والمعنوية والمادية التي يتسببون بها.

وهي تعلن تضامنها الكامل مع إدارة المستشفى مثمنة كل التضحيات التي تقدمها وسط اللامبالاة المحيطة بالقطاع الصحي ككل وتدعم قراراتها المتخذة.

لبنان. علماً أن معظم مقبوضات المستشفيات تتم اما بواسطة الشبكات او بواسطة حوالات مصرفية. اما الاموال النقدية التي تدخل إليها فلا تغطي سوى جزء بسيط جداً من حاجاتها النقدية. في ظل هذا الواقع. اتخذت المصارف قراراً بعدم تسديد اجور موظفي المستشفيات الوطنية لديها. وفرضت على المستشفيات تأمين الاموال النقدية اللازمة باكملها او بمعظمها كي تسدد هذه الاجور ضمن سقف السحب التي يحددها كل مصرف. نعتبر هذا الإجراء المتخذ مجحفاً وخطيراً لانه يحرم موظفي المستشفيات من اجورهم وهو امر غير مقبول بتاتا ولا يمكننا السكوت عنه في أي حال من الاحوال. لا سيما بعد إتخاذ مختلف المتاجر والسوبرماركت قراراً بحصر قبول المدفوعات إما نقداً ١٠٠٪ او ٥٠٪ نقداً على الأقل.

في ٢٩ كانون الثاني. اصدرت نقابة المستشفيات في لبنان بياناً دعت فيه الى تنفيذ القانون رقم ٢٧٦ وتأمين الحماية القانونية للأطباء والعاملين في المستشفيات. وقد جاء في البيان:

«تأسف نقابة المستشفيات في لبنان لتكرار الاعتداءات على المستشفيات وكافة العاملين فيها الذين يجاهدون بكل طاقاتهم لمواصلة الخدمات الصحية والطبية. رغم الظروف الحرجة التي تمرّ بها البلاد. وتشجب ما تعرّض له مؤخراً قسم الطوارئ في مستشفى المقاصد الجامعي التابع لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت الحاضنة للفقراء.

وهي اذ تناشد المسؤولين الإسراع تأمين الحماية الأمنية للمستشفيات

نقابة المستشفيات: سندعو لإقفال اقسام الطوارئ اذا لم تتوقف الاعتداءات

يعمل وحيداً على مدى ٢٤ ساعة بكل ما صمد له من طاقات بشرية وجهازية ومادية.

٢- تخصيص المستشفيات بما يلزم من القوى الأمنية لمنع اي حوادث. وحماية المرضى والعاملين فيها.

٣- إتخاذ التدابير الفورية وإنزال اشدّ العقوبات بالمعتدين لا سيما ادخالهم الى السجن.

وإن النقابة إذ تمنى لجم هذه الحوادث. ستجد نفسها مضطرة الى الطلب من المستشفيات إقفال اقسام الطوارئ كافة على كل الأراضي اللبنانية في حال لم تتوقف هذه الاعتداءات.

في ٣١ كانون الثاني. صدر عن نقابة المستشفيات بيان جاء فيه:

«مع الاعتداءات المستمرة على المستشفيات في المناطق كافة. ولا سيما داخل اقسام الطوارئ. وكان آخرها ليل أمس داخل مستشفى الشيخ راغب حرب في النبطية. فإن نقابة المستشفيات. إذ تعلن تضامنها الكامل مع المستشفى. تعتبر انه لم يعد كاف الإستنكار الشديد إزاء الاذى والضرر اللاحقين بالمستشفى وبالعاملين فيه إسوة بالمرضى. وما له من تداعيات على الخدمات الصحية والطبية المقدّمة. وهي تدعو الى:

١- ضرورة تحييد القطاع عن كل اعمال العنف الجسدية والمعنوية خصوصاً وإنه ليس مسؤولاً عن الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد. لا بل انه ضحيّتها.

نشاطات

في مستشفى الشيخ راغب حرب الجامعي



تضامناً مع الطاقم الصحي جراء الحادث المؤسف الذي جرى في المستشفى ليل ٢٠٢٢/١/٣٠ زارت نقيب المرضات والمرضى في لبنان الدكتورة ربا ساسين مستشفى الشيخ راغب حرب الجامعي. وقامت بجولة في الأقسام اطلعت فيها على أحوال المرضى ومطالبتهم.



وبعدا عقد لقاء مع عدد من المرضى والمرضات حدثت فيه د.ساسين عن إنجازات

النقابة وما تطمح له من تطورات تفيد الكادر التمريضي. كما واستنكرت النقيبة الإعتداء الأثم على المرضى والمستشفى ووعدت بالعمل على محاسبة كل من له يد بما حصل.

في مستشفى المقاصد الجامعي في بيروت برنامج "مشاكل وحلول"

استضاف تلفزيون لبنان ضمن برنامجه «مشاكل وحلول» داخل مستشفى المقاصد في بيروت نقيب اطباء لبنان في بيروت البروفيسور شرف أبو شرف ونقيب المستشفيات الخاصة المهندس سليمان هارون. بحضور كل من الرئيس التنفيذي لمستشفى المقاصد د. محمد بدر ومساعدته د. محمد علي حمندي ورئيس القسم الطبّي د. محمد حاسبيني. وذلك على أثر الاعتداء الأثم الذي تعرّض له أطباء قسم الطوارئ في المستشفى. في كانون الثاني ٢٠٢٢. والذي تسبّب بإقفال هذا القسم لفترة معيّنة.



وشدّد الضيوف في هذه الحلقة على أهمية تطبيق القانون ٢٦٧ الذي يقضي بمنح الحماية القانونية للطواقم الطبّي الذي يكرّس كل وقته ويبذل كل جهده في سبيل خدمة المجتمع المدني.



نشاطات



وصحية اتخذها المستشفى من أجل السلامة العامة». وأشارت مسؤولة المركز الدكتورة مريم حسن إلى أن «المستشفى آمن طواقم وممرضين وبالتعاون مع وزارة الصحة التي نشكرها على ثقتها الكبيرة بمركزنا». وأكدت أن «ابواب المستشفى مفتوح امام المواطن، وان مركزنا مستمر بتقديم اللقاحات للمسجلين على المنصة سائر ايام العمل في دوام المستشفى».



في المركز الطبي للجامعة اللبنانية الأميركية - مستشفى رزق افتتاح غرفة العمليات الهجينة

في ١٢ آذار، افتتحت سفيرة الولايات المتحدة في لبنان دوروثي شيا، ورئيس الجامعة اللبنانية-الأميركية، الدكتور ميشال معوض، غرفة العمليات الهجينة الأولى من نوعها لتحسين الخدمات التي يتم تقديمها إلى المرضى وضمان نتائج إيجابية في العمليات الجراحية.

تتميز الغرفة الجديدة بكونها مجهزة بأحدث أجهزة التصوير الطبي، وفي مقدمتها آلة الأشعة السينية على شكل C، إضافة



إلى طاولة جراحية وآلة تخدير وأجهزة تهوية ووحدة جراحة كهربائية وأجهزة مراقبة للمريض للقيام بتدخلات جراحية معقدة للغاية ومتطورة. وقد أجزت هذه الغرفة بجزء من منحة ١.٣٤ مليون دولار قدمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ضمن برنامج تمويل المدارس والمستشفيات الأميركية في الخارج.



وتعتبر هذه المبادرة من الاستثمارات التي قامت بها الولايات المتحدة في لبنان من خلال برنامج ASHA لدعم اثنين من أكثر قطاعات الخدمات أهمية في البلاد، وهما القطاعان التربوي والصحي.

ووفق ما أوضحه الدكتور معوض، تقدم غرفة العمليات الهجينة هذه تجربة جراحية استثنائية للمرضى. ففي غرفة واحدة تجتمع معدات التصوير وطاولة الجراحة المتعددة الوظائف في الوقت نفسه. «بفضل هذه التقنية يمكن للمرضى أن يعالجوا من أطباء متخصصين من العالم، هم خارج لبنان، من دون الحاجة إلى السفر لإجراء العملية. وبالتالي، يمكن أن تتوافر هنا أهم الكفاءات، والرعاية المثلى للمرضى. ويمكن القول إن القدرة على تصوير المرضى أثناء الجراحة من أهم الخدمات التي كانت منتظرة في غرفة عمليات هجينة متطورة بهذا الشكل».

في مستشفى أوتيل ديو الجامعي

اتفاق مع مستشفى المشرق لإستخدام روبوت الجيل الرابع Da Vinci Xi



في ٢٦ كانون الثاني وقع مستشفى أوتيل ديو مع مستشفى المشرق على اتفاق يمكنه من استخدام روبوت الجيل الرابع Da Vinci Xi. وينتج هذا التعاون عن الحرص على تقديم الأفضل في مجال الجراحة الروبوتية مع استيفاء أعلى معايير الجودة والسلامة. أثنى الدكتور أنطوان معلوف على هذا الاتفاق وشكر كل من عمل جاهداً لتحقيقه كما عبّر عن رغبته في مواصلة

أوتيل ديو دو فرانس مركز جامعة القديس يوسف الطبي - بيروت



التعاون بين مستشفى المشرق ومستشفى أوتيل ديو في الفترة القادمة. وكان للأب دكاش كلمة في هذه المناسبة شكر فيها القائمين على مستشفى المشرق بما قاله: «هذا ليس اتفاقاً وحسب بل نقطة انطلاق جديدة ستعني المستشفى وكلية الطب وطلابها كما ستكون مفيدة جداً للمرضى». وأوضح الأب دكاش أن هذا التعاون مفيد للطرفين معتبراً «أننا كلنا رابحون عند العمل لخير الإنسانية».

تبرز أهمية الجراحة الروبوتية في ضمان معافاة المريض بسرعة والتخفيف من الآلام ومخاطر الالتهابات ما بعد الجراحة.

مركز طب وجراحة العين "لايزر فيزيون"

أثمرت جهود مستشفى «أوتيل ديو دو فرانس» و«لايزر فيزيون» بعد أشهر من التحضير والمثابرة في إطلاق مركز طب وجراحة العين «لايزر فيزيون - أوتيل ديو دو فرانس». يهدف هذا المركز التخصصي للعين إلى تقديم أعلى جودة من الرعاية الصحية في هذا المجال من خلال هذا



التعاون الحديث.

يؤمن مركز طب وجراحة العين «لايزر فيزيون - أوتيل ديو دو فرانس» كل الخدمات المتعلقة بطب العين من عمليات وعلاجات بالليزر وصور شعاعية كاملة ومعاینات طبية. ويضم طاقماً طبياً وتقنياً كاملاً يتألف من حوالي ٢٠ طبيباً متخصصاً في طب العين ومجالاته الفرعية ومرضات ومساعدات مريض ومصححي البصر وتقنيين متخصصين ومؤهلين لإجراء كافة الفحوصات والتحاليل. كما أنه مجهز بأحدث التقنيات والآلات ذات الدقة العالية والعدسات لعلاج الكاتاراكات أو الماء الأزرق وغيرها من مشاكل العين.

تم تخصيص ٣ طوابق في مبنى العيادات الخارجية لهذا المركز ومعداته التقنية وغرف العمليات الخاصة به. أما الميزة في اختيار هذا المركز من باقي المستشفيات المتخصصة بالعين، فتكمن في كونه جزءاً من مستشفى جامعي عريق قادر، في حال واجه المريض أي مضاعفات خلال العملية.

في مستشفى الساحل الطبي الجامعي

تقديم اللقاح ضد كوفيد-١٩

أعلنت إدارة مستشفى الساحل الطبي الجامعي «أن عدد اللقاحات التي تلقاها الطلاب واساتذة



sahel general hospital مستشفى الساحل مركز د. فكري علامة الطبي الجامعي

المدارس تجاوزت الالف لقاح اضافة الى من رغب من المواطنين بأخذ اللقاح وذلك في الماراثون الذي نظمته وزارتي الصحة والتربية. حيث غص بمركز اللقاح في المستشفى بالطلاب والمعلمين لأخذ اللقاح وسط تدابير وقائية